

مشروع القرض الحسن خطأ من حيث المبدأ .. وحساب كلفته خطأ أكبر

تقرير الشال

سيطلب تسهيل أصول حكومية مما يحقق الخسائر الدفترية للدولة

هناك عجز في اتخاذ القرار من دون تقديم رشوة أكثر كلفة من الإصلاح

نهج متلقي الصداقات

بقيت قضية أخيرة، وهي العجز الشديد، في الكويت، عن اتخاذ قرار ما، في مصلحة البلد والدفاع عنه، دون تقديم رشوة أكثر كلفة من هدف الإصلاح ذاته. وفي حالة المشروع المقترح، فإن التكلفة ليست في شح السيولة، وحجم خسائر الفرصة البديلة، وعدم الشعور بخطورة حرمان أجيال كثيرة قادمة من فرص التعليم والعمل، ولكنها تكمن في تحويل الشعب كله من نهج الإنتاج، كقيمة إيجابية، إلى نهج متلقي الصداقات أو «الشرايات»، وإذا كان هناك معسرون، وثمة حاجة حقيقية لإنقاذ عائلة، فعلياً، جميعاً التكافل وتقديم مقترح يفرض ضريبة على القادر، لسد حاجة ملحة للمتعر، وعندها، فقط، سوف نظهر المعدن الطيب لنا، ونجسد قيم الترابط والتضحية.



كثرت مشاريع ومقترحات القوانين المالية أخيراً

للاقتسام المستردة سوف تكون بحود ٢,٣٨ مليار دينار كويتي، بافتراض إعادة استثمار المسترد بالعائد نفسه (٧٥٪). ولكن التكلفة ستكون أعلى كثيراً، إذ تمنع البعض أو الكل عن تسديد ما عليهم للحكومة، وحكومة عاجزة عن تحصيل فواتير الكهرباء والماء ستكون، حتماً، عاجزة عن سجن كل الكويتيين من أجل استعادة أقساط القرض، وحجم الخسائر سيكون أكبر إذا افترضنا أن سعر الخصم المستخدم أو تكلفة الفرصة البديلة هو ١٠٪ بدلاً من ٧٥٪، والعائد على الاستثمار، على مدى زمني طويل، يفترض الأ يقل عن ١٠٪، لذلك فإن هذا الاقتراض هو الأكثر دقة، وأرقامه مبنية في الجدول رقم (٢).

المقارنة مع الغرب

ولا تجوز المقارنة بين ما يحدث في الغرب وما يحدث في الكويت، فالاقتصادات، هناك، بدأت أزمته المالية من الرحلة الثانية، أي من القطاع المالي، وامتدت إلى الاقتصاد الحقيقي، بينما أزمته المحلية مازالت في مرحلتها الأولى، أي إنها أزمة أسعار أصول، والحكومة توظف ٨٠٪ من الكويتيين، ولن تستغني عن أي منهم، ولا تطبق علاجاً حرق الدرجة الثالثة على حرق الدرجة الأولى، فجزعنا وجرأحاتنا أعلى تكلفة من أثر تلك الحروق. والأهم أن أقصى ما يحدث في الغرب هو خفض ضرائب، يدفعها الناس للخزينة العامة، أو إعادة بعض ما دفعوا، في حين أن ما يحدث لدينا، هو اقتطاع من «اللحم الحي»، ولو أخذنا المثال الأميركي، وهو الأكثر كرمًا، فلن يتعدى الاقتطاع من الضريبة، لتخفيف الاستهلاك لـ ١٠٪ من دافعي الضرائب، أكثر من معدل ٦٥ دولاراً أميركياً، شهرياً، لمدة سنتين، أي ١٥٦٠ دولاراً أميركياً (٤٧٠ ديناراً كويتياً، على مدى ٢٤ شهراً).

وعلى جبهة السكن الخاص، فإن ما يحدث لأصحاب ومنهم تسعة ملايين عائلة أميركية دافعة للضرائب ومهددة، خلال العام الجاري، بفقدان منازلها، هو المساهمة في تخفيض دفعات العائلات الملتزمة منهم، فقط، بالاستمرار بسداد ما عليها، بنحو ١٠٠٠ دولار أميركي، سنوياً، لمدة ٥ سنوات، أي نحو ١٦٧٥ ديناراً كويتياً، وبمعدل ٢١٥ ديناراً كويتياً، سنوياً، والمقصود في الحالتين، الاستهلاك والسكن. هو تخفيف أذى الاقتطاع الكلي، أي دفع المواطن الأميركي إلى شراء السلع والخدمات المتنوعة الأميركية، أو منع حدوث عرض كبير لوحات السكن الممولة من القطاع المالي، وفي حالنا سوف تعمل القروض المسنة على تخفيف أذى الاقتصاد الأميركي أو الأوروبي أو الآسيوي، ولا ينسى راسمو السياسة الأميركية إعطاء وعد قاطع بخفض العجز في الموازنة العامة إلى النصف، بحلول عام ٢٠١٣، أي مع الفترة الأولى لانتهاج رئاسة «أوباما» لإيجاد شبيبة التكسب السياسي، وذلك يعني العودة إلى خفض الإنفاق العام وزيادة الضرائب على المواطن الأميركي، حال استعادة الاقتصاد الكلي الأميركي عافيته.

تناول تقرير الشال الأسبوعي مشروع القرض الحسن، وقال في هذا الإطار: تقدم خمسة نواب في مجلس الأمة بمشروع قرض حسن، أي بدون فوائد، بمبلغ ١٠ آلاف دينار كويتي لكل مواطن يبلغ عمره ٢١ عاماً فما فوق، وقرض حسن مماثل، ولكن بألف دينار كويتي لكل مواطن يقل عمره عن ٢١ سنة، ولا بد أن نشير، هنا، إلى أن عدد الكويتيين من السكان بلغ نحو ١,٠٨٨ مليون نسمة، طبقاً لآخر المعلومات المتوافرة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية كما في ٢٠٠٨/١٢/٣١، منهم نحو ٥٢٨ ألفاً بلغت أعمارهم ٢١ سنة فما فوق، ونحو ٥٦٠ ألفاً أعمارهم دون ٢١ عاماً. ولهذا، لأسباب جوهرية أخرى، عرضناها في تقريرنا السابق، فإننا نعتقد أن كل مكونات هذا المشروع تنزل به إلى مستوى الكارثة على مستقبل الدولة، فهو خطأ من حيث المبدأ، ومن حيث زاوية احتساب تكلفته، بل حتى في فرضياته، وإحداثها احتمال استعادته، وهو خطأ، أيضاً، إذا ما قررن بما تفعله الدول المتقدمة.

فالتكلفة الآتية للمشروع، في زمن شح السيولة الشديد، هي ٥,٣٧٥ مليارات دينار كويتي لمن هم في سن ٢١ سنة فما فوق، و٥٦٠ مليون دينار كويتي لمن هم دون ٢١ سنة، أي بتكلفة إجمالية تقارب ٥,٨٣٥ مليارات دينار كويتي، وعلى الحكومة أن تكون قوية وصريحة، وتعلن أنها لا تملك، حالياً، هذا الكم من الأموال السائلة، وأي تسهيل لأصولها المحلية. وهو الأمر المستحيل في الظروف الحالية. - أو الخارجية، من أجل تغطيته، سوف يعني تحول خسائر استثماراتها غير المحققة والبالغة نحو ٤٠٪ إلى محققة، بما يعني تكلفة مضاعفة للمشروع.

التكلفة المستقبلية

أما في حساب تكلفة المشروع المستقبلية، فالأصل في المقارنة هو المشروع من عدمه، فالأموال العامة ليست حصيلة ضرائب ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي، وإنما هي استبدال أصل محدود الكم وإل إلى التناقص بالنسبة بأصل نقدي، لا بد من تعظيم دخله لتعويض فاقد الأصل، ولو افترضنا أن المبلغ الذي يمثل تكلفة هذا المشروع قد استثمر، على مدى ١٥ سنة، بعائد متوسط لا يزيد على ٧,٥٪ سنوياً، فإن تكلفة الفرصة البديلة لمصلحة الدولة، بكل مكوناتها البشرية، سوف تبلغ ٦,٥٢٢ مليارات دينار كويتي، وهي التكلفة الحقيقية للمشروع، آخذين في الاعتبار أن المبلغ ٥,٨٣٥ مليارات دينار كويتي المسترد - بافتراض استيراده كله على أقساط شهرية وبنظام - واستثمار المسترد بعائد ٧,٥٪، سوف ينتج عنه خسارة العائد المكتور، كما في الجدول رقم (١).

وإذا تم ترميز هذا القانون، وتمت استعادة الأموال خلال ١٨٠ شهراً، بـ ٥٦ ديناراً كويتياً شهرياً لقرض ١٠ آلاف و ٦٠٠٠ دينار كويتي شهرياً لقرض الألف، فإن تكلفة المشروع أو القيمة الحالية

جدول رقم ١: تكلفة الفرصة البديلة على عائد ٧,٥٪ سنوياً

فئات العمر	عدد السكان الكويتيين	تكلفة الاقتراض (مليون دك)	القيمة بعد ١٥ سنة (مليون دك)	القيمة المستقبلية للاقتساط الشهرية المستردة بعد ١٥ سنة (مليون دك)	الفرق بافتراض نفاذ المشروع (تكلفة الفرصة البديلة) (مليون دك)	الخسارة بحساب القيمة الحالية للاقتساط الشهرية المستردة (مليون دك)
٢١ سنة فما فوق	٥٢٧,٥٠٨	٥,٢٧٥	١٥,٦٠٨	١,٠٣٣	٥,٩٠٥	٢,١١٤
أقل من ٢١ سنة	٥٦٠,٠٤٤	٥٦٠	١,٦٥٧	١,٠٩٧	٦٢٧	٢٢٤
الإجمالي	١,٠٨٧,٥٥٢	٥,٨٣٥	١٧,٢٦٥	١١,٤٣٠	٦,٥٣٢	٢,٣٣٨

جدول رقم ٢: تكلفة الفرصة البديلة على عائد ١٠٪ سنوياً

فئات العمر	عدد السكان الكويتيين (الف نسمة)	تكلفة الاقتراض (مليون دك)	القيمة بعد ١٥ سنة (مليون دك)	القيمة المستقبلية للاقتساط الشهرية المستردة بعد ١٥ سنة (مليون دك)	الفرق بافتراض نفاذ المشروع (تكلفة الفرصة البديلة) (مليون دك)	الخسارة بحساب القيمة الحالية للاقتساط الشهرية المستردة (مليون دك)
٢١ سنة فما فوق	٥٢٧,٥٠٨	٥,٢٧٥	٢٢,٣٥٥	١٦,٧٦٠	٩,٨٨٩	٢,٥٤٨
أقل من ٢١ سنة	٥٦٠,٠٤٤	٥٦٠	٢,٣٢٩	١,٧٧٩	١,٥٠٠	٢٧١
الإجمالي	١,٠٨٧,٥٥٢	٥,٨٣٥	٢٤,٦٨٤	١٨,٥٤٠	١٠,٩٢٩	٢,٨١٩

تراجع مبيعات «الاستثماري» ٦٥,٣٪ و«التجاري» ٥٥,٩٪ عن يناير الماضي

عدد السكان غير الكويتيين يسجل في ٢٠٠٨ أدنى معدل نمو منذ ٨ سنوات

قال الشال عن السكان والعمالة في ديسمبر ٢٠٠٨ أن آخر إحصاءات السكان والعمالة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد بأن إجمالي عدد السكان في الكويت قد بلغ نحو ٣,٤٤٢ مليون نسمة، في نهاية عام ٢٠٠٨، وهذا العدد يزيد بنسبة ١,٢٪ عن مثله المسجل في نهاية عام ٢٠٠٧، وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نمواً موجباً بنسبة ٠,٦٨٪، في عام ٢٠٠٧، وهو أعلى معدل نمو منذ ٨ سنوات، وذلك بعد أن كانت على التوالي، وبلغت الزيادة المطلقة، خلال عام ٢٠٠٨، نحو ٤٢,٢ ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو ٣٣ ألف نسمة، وبمعدل نمو نسبته ٠,٣١٪، ليبلغ إجمالي عددهم نحو ١,٠٨٨ مليون نسمة، وارتفعت مساهمة الكويتيين في جملة السكان، من نحو ٣٢٪، في نهاية العام الفائت، إلى نحو ٣٢,٦٪، ويقف عدد الإناث البالغ نحو ٥٥٥ ألفاً عدد الذكور البالغ نحو ٥٣٢,٦ ألفاً في المقابل، زاد عدد السكان غير الكويتيين، بنسبة طفيفة، وبنحو ٩,٢ ألف نسمة، أي بمعدل نمو قاربت نسبته ٠,٠٤٪، ليبلغ عددهم نحو ٢,٣٥٤ مليون نسمة، ويعتبر هذا المعدل أدنى معدل نمو سنوي خلال القرن الحالي، حيث بلغ معدل نمو غير الكويتيين، خلال السنوات ٢٠٠٧-٢٠٠٦، ما بين ١١,٢٪ و ٤,٦٪، بينما يعتبر عدد السكان الحالي هو الأعلى، على الإطلاق، إذ كان عدد سكان الكويت، في منتصف عام ١٩٩٠، نحو ٢,١٢٥ مليون نسمة، وبلغ إجمالي عدد العاملين، في الكويت، نحو ٢,٨٨ مليون

عدد الكويتيين ارتفع ٣,١٪ مقابل ٠,٤٪ للوافدين

عام، أي ما نسبته نحو ٦٠,٧٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة، للكويتيين، نحو ٣٠,٩٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو ٧٤,٤٪. وقد ارتفعت نسبة قوة العمل الكويتية، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو ١٥,٥٪، في عام ٢٠٠٧، إلى ١٦,١٪، في عام ٢٠٠٨، وارتفعت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة الكويتية، إلى نحو ٤٤,٦٪، في نهاية عام ٢٠٠٨، بعد أن كانت عند ٤٣,٧٪، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة في الكويت، نحو ٢٥,١٪، وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال عام ٢٠٠٨، بنحو ١٢ ألف عامل، ليبلغ عددهم نحو ٣٣٦,٣ ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو ٢٢٢,٧ ألف عامل، أي ما نسبته ٦٧,١٪، مرتفعاً من نحو ٢٥٥,٣ ألف عامل، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما تم استيعاب نحو ٧٨٥٨ وظيفة لكويتيين، خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نحو ١٦,٦٪.

عدد الكويتيين ارتفع ٣,١٪ مقابل ٠,٤٪ للوافدين

عام، أي ما نسبته نحو ٦٠,٧٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة، للكويتيين، نحو ٣٠,٩٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو ٧٤,٤٪. وقد ارتفعت نسبة قوة العمل الكويتية، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو ١٥,٥٪، في عام ٢٠٠٧، إلى ١٦,١٪، في عام ٢٠٠٨، وارتفعت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة الكويتية، إلى نحو ٤٤,٦٪، في نهاية عام ٢٠٠٨، بعد أن كانت عند ٤٣,٧٪، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة في الكويت، نحو ٢٥,١٪، وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال عام ٢٠٠٨، بنحو ١٢ ألف عامل، ليبلغ عددهم نحو ٣٣٦,٣ ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو ٢٢٢,٧ ألف عامل، أي ما نسبته ٦٧,١٪، مرتفعاً من نحو ٢٥٥,٣ ألف عامل، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما تم استيعاب نحو ٧٨٥٨ وظيفة لكويتيين، خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نحو ١٦,٦٪.

عدد الكويتيين ارتفع ٣,١٪ مقابل ٠,٤٪ للوافدين

عام، أي ما نسبته نحو ٦٠,٧٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة، للكويتيين، نحو ٣٠,٩٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو ٧٤,٤٪. وقد ارتفعت نسبة قوة العمل الكويتية، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو ١٥,٥٪، في عام ٢٠٠٧، إلى ١٦,١٪، في عام ٢٠٠٨، وارتفعت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة الكويتية، إلى نحو ٤٤,٦٪، في نهاية عام ٢٠٠٨، بعد أن كانت عند ٤٣,٧٪، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة في الكويت، نحو ٢٥,١٪، وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال عام ٢٠٠٨، بنحو ١٢ ألف عامل، ليبلغ عددهم نحو ٣٣٦,٣ ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو ٢٢٢,٧ ألف عامل، أي ما نسبته ٦٧,١٪، مرتفعاً من نحو ٢٥٥,٣ ألف عامل، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما تم استيعاب نحو ٧٨٥٨ وظيفة لكويتيين، خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نحو ١٦,٦٪.

عدد الكويتيين ارتفع ٣,١٪ مقابل ٠,٤٪ للوافدين

عام، أي ما نسبته نحو ٦٠,٧٪ من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة، للكويتيين، نحو ٣٠,٩٪ من إجمالي عدد السكان الكويتيين، ومن الملاحظ أن نسبة العاملين من مجموع السكان غير الكويتيين قد بلغت نحو ٧٤,٤٪. وقد ارتفعت نسبة قوة العمل الكويتية، في مجموع عدد العاملين في الكويت، من نحو ١٥,٥٪، في عام ٢٠٠٧، إلى ١٦,١٪، في عام ٢٠٠٨، وارتفعت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة الكويتية، إلى نحو ٤٤,٦٪، في نهاية عام ٢٠٠٨، بعد أن كانت عند ٤٣,٧٪، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث، في جملة العمالة في الكويت، نحو ٢٥,١٪، وارتفع عدد العاملين الكويتيين، خلال عام ٢٠٠٨، بنحو ١٢ ألف عامل، ليبلغ عددهم نحو ٣٣٦,٣ ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم، في الحكومة، نحو ٢٢٢,٧ ألف عامل، أي ما نسبته ٦٧,١٪، مرتفعاً من نحو ٢٥٥,٣ ألف عامل، في نهاية عام ٢٠٠٧، بينما تم استيعاب نحو ٧٨٥٨ وظيفة لكويتيين، خارج القطاع الحكومي، وبنسبة نحو ١٦,٦٪.

التداولات العقارية في فبراير

عن سوق العقار المحلي في فبراير ٢٠٠٩، قال الشال أن آخر البيانات المتوافرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق - تشير إلى تراجع في سيولة سوق العقار، في فبراير ٢٠٠٩، مقارنة مع يناير ٢٠٠٩، حيث بلغت قيمة تداولات العقود والوكالات نحو ١١٥,٥ مليون دينار كويتي، وهي قيمة أدنى مما نسبته ٤٢,٨٪ عن مثيلتها في يناير ٢٠٠٩، والتي بلغت نحو ٢٠٢ مليون دينار كويتي، وتوزعت تداولات فبراير ما بين نحو ١٠١,٢ مليون دينار كويتي، عقوداً، و١٤,٣ مليون دينار كويتي، وكالات، ويعزى جزء من هذا الانخفاض في السيولة إلى قصر شهر فبراير وكثرة العطلات الرسمية فيه، وجزء آخر إلى الأزمة الاقتصادية وخفوت حدة المضاربة على العقار، مما رفع من بيوعات العقود مقارنة ببيوعات الوكالات، وحقق السكن الاستثماري تراجعاً، بلغت نسبته ٦٥,٣٪، إذ بلغت قيمة بيوع عقوده ووكالاته نحو ٧٣,٣ مليون دينار كويتي، وانخفضت مساهمته النسبية إلى ٢٣,٧٪ من جملة قيمة البيوع، مقارنة بـ ٣٩,١٪، في يناير ٢٠٠٩، عندما بلغت نحو ٧٨,٩ مليون دينار كويتي، وانخفضت قيمة بيوع النشاط التجاري، بما نسبته

«الأوسط»: ارتفاع الإيرادات التشغيلية ١٢,٩٪

وبلغ إجمالي المصروفات نحو ٥٠,٢ مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً، قدره ١٤,٥ مليون دينار كويتي، ونسبته ٤٠,٧٪، عن مستوى عام ٢٠٠٧ البالغ نحو ٣٥,٧ مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الارتفاع، إلى نحو أساسي، إلى ارتفاع قيمة بند مخصص انخفاض القيمة بالصفائي بنحو ٢٥٥,٨٪، عما كان عليه العام السابق، أي بنحو ١٣,٣ مليون دينار كويتي، وصولاً إلى ١٨,٥ مليون دينار كويتي، بعد أن كان قد بلغ نحو ٥,٢ ملايين دينار كويتي، في عام ٢٠٠٧، ثم إلى ارتفاع تكاليف الموظفين، بنحو ٧,٥٪، وصولاً إلى ١٨,٢ مليون دينار كويتي، إضافة إلى ارتفاع بند الاستهلاك، بنحو ١٤٣ ألف دينار كويتي، وصولاً إلى ٢,٢ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٨، مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٧. وتشير الأرقام، كذلك، إلى أن إدارة البنك استطاعت تحسين مستوى نسبة مخاطر السيولة، على نحو ملحوظ، حيث بلغت نحو ٧٥,٤٪، خلال عام ٢٠٠٨، مقابل ٣٦,٦٪، خلال عام ٢٠٠٧، وسجلت مخاطر معدل الفائدة تقديماً، أيضاً، حين تراجعت من ١,١ مرة، في عام ٢٠٠٧، إلى ٠,٩ مرة، في عام ٢٠٠٨.

وبلغ إجمالي المصروفات نحو ٥٠,٢ مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً، قدره ١٤,٥ مليون دينار كويتي، ونسبته ٤٠,٧٪، عن مستوى عام ٢٠٠٧ البالغ نحو ٣٥,٧ مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الارتفاع، إلى نحو أساسي، إلى ارتفاع قيمة بند مخصص انخفاض القيمة بالصفائي بنحو ٢٥٥,٨٪، عما كان عليه العام السابق، أي بنحو ١٣,٣ مليون دينار كويتي، وصولاً إلى ١٨,٥ مليون دينار كويتي، بعد أن كان قد بلغ نحو ٥,٢ ملايين دينار كويتي، في عام ٢٠٠٧، ثم إلى ارتفاع تكاليف الموظفين، بنحو ٧,٥٪، وصولاً إلى ١٨,٢ مليون دينار كويتي، إضافة إلى ارتفاع بند الاستهلاك، بنحو ١٤٣ ألف دينار كويتي، وصولاً إلى ٢,٢ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٨، مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٧. وتشير الأرقام، كذلك، إلى أن إدارة البنك استطاعت تحسين مستوى نسبة مخاطر السيولة، على نحو ملحوظ، حيث بلغت نحو ٧٥,٤٪، خلال عام ٢٠٠٨، مقابل ٣٦,٦٪، خلال عام ٢٠٠٧، وسجلت مخاطر معدل الفائدة تقديماً، أيضاً، حين تراجعت من ١,١ مرة، في عام ٢٠٠٧، إلى ٠,٩ مرة، في عام ٢٠٠٨.

وبلغ إجمالي المصروفات نحو ٥٠,٢ مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً، قدره ١٤,٥ مليون دينار كويتي، ونسبته ٤٠,٧٪، عن مستوى عام ٢٠٠٧ البالغ نحو ٣٥,٧ مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الارتفاع، إلى نحو أساسي، إلى ارتفاع قيمة بند مخصص انخفاض القيمة بالصفائي بنحو ٢٥٥,٨٪، عما كان عليه العام السابق، أي بنحو ١٣,٣ مليون دينار كويتي، وصولاً إلى ١٨,٥ مليون دينار كويتي، بعد أن كان قد بلغ نحو ٥,٢ ملايين دينار كويتي، في عام ٢٠٠٧، ثم إلى ارتفاع تكاليف الموظفين، بنحو ٧,٥٪، وصولاً إلى ١٨,٢ مليون دينار كويتي، إضافة إلى ارتفاع بند الاستهلاك، بنحو ١٤٣ ألف دينار كويتي، وصولاً إلى ٢,٢ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٨، مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٧. وتشير الأرقام، كذلك، إلى أن إدارة البنك استطاعت تحسين مستوى نسبة مخاطر السيولة، على نحو ملحوظ، حيث بلغت نحو ٧٥,٤٪، خلال عام ٢٠٠٨، مقابل ٣٦,٦٪، خلال عام ٢٠٠٧، وسجلت مخاطر معدل الفائدة تقديماً، أيضاً، حين تراجعت من ١,١ مرة، في عام ٢٠٠٧، إلى ٠,٩ مرة، في عام ٢٠٠٨.

وبلغ إجمالي المصروفات نحو ٥٠,٢ مليون دينار كويتي، مسجلاً ارتفاعاً، قدره ١٤,٥ مليون دينار كويتي، ونسبته ٤٠,٧٪، عن مستوى عام ٢٠٠٧ البالغ نحو ٣٥,٧ مليون دينار كويتي. ويعزى هذا الارتفاع، إلى نحو أساسي، إلى ارتفاع قيمة بند مخصص انخفاض القيمة بالصفائي بنحو ٢٥٥,٨٪، عما كان عليه العام السابق، أي بنحو ١٣,٣ مليون دينار كويتي، وصولاً إلى ١٨,٥ مليون دينار كويتي، بعد أن كان قد بلغ نحو ٥,٢ ملايين دينار كويتي، في عام ٢٠٠٧، ثم إلى ارتفاع تكاليف الموظفين، بنحو ٧,٥٪، وصولاً إلى ١٨,٢ مليون دينار كويتي، إضافة إلى ارتفاع بند الاستهلاك، بنحو ١٤٣ ألف دينار كويتي، وصولاً إلى ٢,٢ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٨، مقارنة بما كان عليه عام ٢٠٠٧. وتشير الأرقام، كذلك، إلى أن إدارة البنك استطاعت تحسين مستوى نسبة مخاطر السيولة، على نحو ملحوظ، حيث بلغت نحو ٧٥,٤٪، خلال عام ٢٠٠٨، مقابل ٣٦,٦٪، خلال عام ٢٠٠٧، وسجلت مخاطر معدل الفائدة تقديماً، أيضاً، حين تراجعت من ١,١ مرة، في عام ٢٠٠٧، إلى ٠,٩ مرة، في عام ٢٠٠٨.

أرباح بند بيع استثمارات متاحة للبيع قفزت ٢٢٥,٥٪

وقد أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية، بما نسبته ٣٠٪، في عام ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل توزيع أرباح نقدية، منذ عام ٢٠٠٧، عندما بلغت ٢٢٪، في حين لم يتجاوز نمو إجمالي الإيرادات ١٢,٩٪، في عام ٢٠٠٨.

أرباح بند بيع استثمارات متاحة للبيع قفزت ٢٢٥,٥٪

وقد أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية، بما نسبته ٣٠٪، في عام ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل توزيع أرباح نقدية، منذ عام ٢٠٠٧، عندما بلغت ٢٢٪، في حين لم يتجاوز نمو إجمالي الإيرادات ١٢,٩٪، في عام ٢٠٠٨.

أرباح بند بيع استثمارات متاحة للبيع قفزت ٢٢٥,٥٪

وقد أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية، بما نسبته ٣٠٪، في عام ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل توزيع أرباح نقدية، منذ عام ٢٠٠٧، عندما بلغت ٢٢٪، في حين لم يتجاوز نمو إجمالي الإيرادات ١٢,٩٪، في عام ٢٠٠٨.

أرباح بند بيع استثمارات متاحة للبيع قفزت ٢٢٥,٥٪

وقد أعلنت إدارة البنك نيتها توزيع أرباح نقدية، بما نسبته ٣٠٪، في عام ٢٠٠٩، وهو أعلى معدل توزيع أرباح نقدية، منذ عام ٢٠٠٧، عندما بلغت ٢٢٪، في حين لم يتجاوز نمو إجمالي الإيرادات ١٢,٩٪، في عام ٢٠٠٨.

البيانات المالية

ومن تحليل البيانات المالية للبنك، نلاحظ ارتفاع الإيرادات التشغيلية، وصولاً إلى ٢,٣٥ ملايين دينار كويتي، وهي تزيد ما مقداره ٢٣,٢ مليون دينار كويتي، أي ما نسبته ١٢,٩٪، عن مثيلتها المحققة في عام ٢٠٠٧، والتي بلغت ١٨٠,٣ مليون دينار كويتي، وجاءت الزيادة معلقة بارتفاع بند صافي ربح بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو ٢٢٥,٥٪، أي ما يعادل ٢٥ مليون دينار كويتي، وصولاً إلى ٣٦,١ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٨، بعد أن بلغ نحو ١١,١ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٧، تلاه بند إيرادات الفوائد، الذي حقق ارتفاعاً بلغ نحو ٩,٨ ملايين دينار كويتي، ليصل إلى نحو ١٣٩,٩ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٨، بعد أن كان عند ١٣٠,٢ مليون دينار كويتي، في عام ٢٠٠٧، بينما تراجع بند صافي خسائر أرباح من استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة بعد أن بلغ بالسالب ٥,٢ ملايين دينار كويتي، في عام ٢٠٠٨، مقارنة مع أرباح موجبة بنحو ٤,٣ ملايين دينار كويتي، في عام ٢٠٠٧، وتراجع بند أتعاب وعمولات بنحو ٧,٧٪، أي